

## إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر: بين فعالية الجهود والاستجابة لأهداف الألفية الثالثة

تاريخ قبول المقال للنشر 2018/02/21

تاريخ استلام المقال: 2016/05/05

د. كافي فريدة      المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف -ميلة  
أ. هماش لمين      جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-

### ملخص:

تعالج الورقة البحثية العلاقة بين موضوعين متشابكين يشكلان محور تقاطع العديد من الحقول المعرفية، التنمية المستدامة كإستراتيجية لإرساء أسس للتنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق التنمية البشرية بمختلف عناصرها، مع العمل على إدراج قضايا البيئة وآليات حمايتها، والأهداف الإنمائية للألفية كمحاولة من أجل تدارك الاختلالات العديدة التي اعترت مسيرة التنمية.

لذلك تأتي هذه الورقة البحثية تنظر في كيفية سعي الدولة الجزائرية إلى رسم سياسات مستدامة تحقق بها ذلك التوافق العقلاني بين البيئة والتنمية في إطار جميع القرارات الاقتصادية المستدامة، وواقع هذه الأخيرة وتحديات تطبيقها في البيئة، والجهود الملائمة التي طبعت للألفية الثالثة ضمن مراحل إعداد البرامج والسياسات الإنمائية.

**الكلمات المفتاحية:** التنمية، التنمية المستدامة، الأهداف الإنمائية للألفية، الجزائر.

### Abstract:

This study focuses on the relation between two topics Intertwined embodiment intersection axis many cognitive fields, sustainable development as a strategy to lead the foundations for sustainable economic development and to achieve human development in all its elements, whit working to include environmental issues and protection its mechanisms, and development goals as an attempt to remedy the many imbalances which has impediment development.

This paper therefore looks at how the algerian state is trying to formulate sustainable policies that bring about that rational consensus between environment and development within all sustainable economic decisions, and their realities and the challenges of access to the environment, and the appropriate efforts of the third millennium in the preparation of programs and development policies.

**Key words:** Development, Sustainable development, The Millennium development goals, Algeria.

### مقدمة:

من أجل مواجهة رهانات التنمية المستدامة وتدارك التأخر الذي ميز مسيرة التنمية في عديد من الدول النامية، ومع بداية الألفية الثالثة، اتخذ المجتمع الدولي على عاتقه عقد قمة الأمم المتحدة للألفية من شهر سبتمبر 2000 التي تميزت بمشاركة 189 دولة من بينها الجزائر، وانتهت القمة بإعلان الألفية الذي تعهد رؤساء الدول بالعمل معا من أجل مستقبل أفضل للإنسانية جمعاء، حيث تم تبني جملة من الأهداف والمحددة الأجل لسنة 2015 تكون الإطار التوجيهي للسياسات الإنمائية سميت هذه الأهداف "بالأهداف الإنمائية للألفية"، وقد جاء تبني هذه الأهداف من قبل المجتمع الدولي، مع إطلاق إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر التي حملت بين طياتها انطلاقة جملة من المخططات كمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004م، والبرنامج الخماسي لدعم النمو 2004 - 2009، والمشاريع المرافقة له لتنمية الهضاب العليا والجنوب، ثم تلتها برنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2010-2014 الذي تم له غلاف مالي قدره 286 مليار دولار أمريكي من أجل تطبيقه.

تتبع أهمية البحث في محاولتنا الإجابة على الإشكالية التي سوف نقوم بطرحها، والتي سوف تسلط الضوء على الرؤية بالنسبة للتنمية المستدامة بشأن

الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في الجزائر، من خلال المعطيات والمشاريع والبرامج التنموية التي تهدف من ورائها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى إثر ذلك فإننا نهدف من خلال هذه الورقة البحثية محاولة الوصول إلى تحسين جميع الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والتكنولوجية في الجزائر، وذلك لن يتم إلا بالاستخدام العقلاني للموارد المتاحة من أجل الوصول إلى رفاهية متزايدة لأفراد المجتمع لتحقيق تنمية حقيقية مستدامة، لذلك سنحاول في هذه الورقة البحثية دراسة الإشكالية التالية: إلى أي مدى تمكنت الجزائر من تفعيل التنمية المستدامة وفق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة؟

ويندرج تحت هذا الإشكال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

ما المقصود بالتنمية المستدامة؟ وكيف تطور الاهتمام الدولي بهذا المفهوم؟ ما هي الإستراتيجيات التي اتبعتها الدولة الجزائرية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة؟ وماهي جدية سياستها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؟ وما هي الرهانات والتطلعات؟

**هيكل الدراسة:** للإجابة عن الإشكال المطروح والوصول إلى الأهداف المراد

تحقيقها، فإنه تم تقسيمها إلى الآتي:

**المحور الأول: مقارنة شمولية للتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية**

### الثالثة

#### أولاً: التنمية المستدامة

بين عام 1972 وعام 2015 استكملت الأمم المتحدة عقد ستة مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة، الأول عقد في ستوكهولم (السويد) عام 1972 تحت شعار مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان، تضمن شرحاً لفكرة محدودية الموارد الطبيعية، وأنه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك فإن

الموارد الطبيعية لن تف باحتياجات المستقبل، وأن استنزاف الموارد البيئية المتجددة ( المياه، الغابات ، مصايد الأسماك،.. ) والموارد غير المتجددة ( رواسب المعادن، حقول النفط الغاز الطبيعي، طبقات الفحم ) يهدد المستقبل. وفي عام 1987 أصدرت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة تقرير (مستقبلنا المشترك )، كانت رسالة هذا التقرير تراعي تلبية الحاجات المشروعة للناس في حاضرهم من دون الإخلال بقدرة النظم البيئية على العطاء الموصول لتلبية حاجات الأجيال المستقبلية<sup>1</sup>.

أما ثاني مؤتمر فعقد في ريو دي جانيرو ( البرازيل ) عام 1992 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، حيث برزت فكرة التنمية المستدامة أو المتواصلة كواحدة من قواعد العمل الوطني والعالمي.<sup>2</sup> ولقد أسفرت نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عن عدة مستجدات أبرزها ما يعرف بالوثائق المرنة أهمها إعلان ريو حول البيئة والتنمية أو ما يعرف بميثاق الأرض " Charte de le terre " وجدول أعمال القرن الواحد وإنشاء لجنة التنمية المستدامة (CDD)، وكذلك التوقيع على المعاهدتين الإطارتين وهي الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، وإعلان المبادئ حول إدارة الغابات.<sup>3</sup>

أما ثالث مؤتمر فانعقد في جوهانسبورغ ( جنوب إفريقيا ) في سبتمبر 2002 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، ليراجع حصيلة

<sup>1</sup> ليليا بن صويلح، "الإدارة المتكاملة للموارد المائية خيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (14)، الجزائر، 2014، ص 59.

<sup>2</sup> - نيل بوفليج، " دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر الفترة(2000-2010)", مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، 2005، ص 59.

<sup>3</sup> - جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 703.

استجابة العالم لفكرة التنمية المتواصلة. ويسعى هذا المؤتمر إلى أن تعيد البلدان النظر في أنماط استهلاكها وإنتاجها، وأن تلتزم بالنمو الاقتصادي المسؤول والسليم بيئياً وأن تعمل معا على توسيع نطاق التعاون عبر الحدود من أجل تبادل الخبرات والتكنولوجيا والموارد.<sup>1</sup>

أما عن رابع مؤتمر فانعقد في كوبنهاجن (الدانمارك) في ديسمبر 2009 من أجل التوصل إلى إبرام اتفاق عالمي جديد لحماية البيئة من مخاطر التغيرات المناخية.<sup>2</sup> ومن أهم النتائج التي توصلت لها القمة اتفاق كوبنهاجن لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري والذي حدد سقف ارتفاع حرارة سطح الأرض بدرجتين مئويتين مقارنة بما كانت عليه قبل الثورة الصناعية، وبإنشاء صندوق مالي لمساعدة الدول الفقيرة على مواجهة تداعيات هذه الظاهرة.<sup>3</sup>

ويأتي المؤتمر الخامس عام 2012 ( ريو + 20) بعد مرور عشرين عاما على مؤتمر قمة الأرض التاريخي، ويجتمع قادة العالم مرة أخرى في ريو دي جانيرو لضمان تجديد الالتزام السياسي لتحقيق التنمية المستدامة؛ لتقييم التقدم المحرز وللتصدي للتحديات الجديدة والناشئة، ولتقديم رؤية جديدة لتحقيق

<sup>1</sup> لطيفة برني، دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية دراسة حالة مؤسسة EN.I.CA.BISKRA، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007، ص 29.

<sup>2</sup> موقع وزارة الايكولوجيا والتنمية المستدامة الفرنسية (إعلان كوبنهاجن)-<http://www.developpement-durable.gouv.fr/L-accord-de-Copenhague.13586.html>

<sup>3</sup> - إيمان مرعي، التغيرات المناخية وقمة كوبنهاجن، الأهرام الحكومي المصري، 2010، متاح على الرابط <http://www.ahram.org.eg/AI-Ahram-Files/News/3537.aspx> ، تاريخ التصفح،

التنمية المنصفة والمستدامة قوامها المشاركة المستديمة والواعية لصفوف المجتمع.<sup>1</sup>

أما المؤتمر السادس عام 2015 انعقد في باريس (فرنسا) ما بين 30 نوفمبر و 11 ديسمبر 2015، يعتبر هذا المؤتمر النسخة 24 من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي، محتوى الهدف من المحادثات هو تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة للحد من ارتفاع الاحترار العالمي.<sup>2</sup>

فالتطور من فكرة بيئة الإنسان عام 1972 إلى فكرة البيئة والتنمية عام 1992 إلى فكرة التنمية المتواصلة 2002 إلى فكرة التنمية المستديمة والمشاركة ينطوي على تقدم واضح في فهم مضمون التنمية، واستيعاب العلاقة بين الإنسان والنسق الايكولوجي الذي يتواجد فيه ويتفاعل معه.<sup>3</sup>

لقد تم صياغة مفهوم التنمية المستدامة للمرة الأولى من خلال تقرير " مستقبلنا المشترك" الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة لجنة بورتلاند " Brandt land " فالتنمية المستدامة تعمل على "تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".<sup>4</sup>

من المنظور الاقتصادي الكلاسيكي تعني الاستدامة استمرارية تعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، أما قياس هذا الرفاه فيكون عادة بمعدلات

<sup>1</sup> ليليا بن صويلح، "الإدارة المتكاملة للموارد المائية خيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (14)، الجزائر، 2014، ص 59.

<sup>2</sup> ويكيبيديا الموسوعة، مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2015، <https://ar.wikipedia.org>، تاريخ النسخ 22 ديسمبر 2015.

<sup>3</sup> - ليليا بن صويلح، مرجع سابق، ص 59.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 60.

الدخل والاستهلاك وتتضمن الكثير من مقومات الرفاه الإنساني<sup>1</sup>، فالاقتصاديون إنما يركزون على الكيفية المثلى لاستغلال الموارد من أجل تحقيق أكبر قدر من الرفاهية. أما الاقتصاديون ذو الثقافة والاهتمام البيئي فيركزون اهتمامهم على رأس المال الطبيعي الذي يقصد به الموارد الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية<sup>2</sup>. كما يركز البيئيون في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم "الحدود البيئية" التي تعني أن لكل نظام طبيعي حدوداً معينة لا يمكن تجاوزها في الاستهلاك والاستنزاف، وأن تجاوز هذه القدرة الطبيعية يعني تدهور النظام الطبيعي واختلال توازنه<sup>3</sup>، ومنه على علماء الاقتصاد الاهتمام بالنواحي البيئية وتوجيه التنمية الاقتصادية نحو حماية البيئة. فالاستدامة من المنظور البيئي تعني وضع حدود أمام الاستهلاك، والنمو السكاني، والتلوث، وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف الموارد الطبيعية.

أما الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة (1980) فقد عرفها على أنها: "التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع"<sup>4</sup>، في حين يعتبر البنك الدولي أن نمط الاستدامة هو رأس المال، ويعرف التنمية المستدامة بأنها: "تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة

<sup>1</sup> - محمد علي وردم باتر، "العالم ليس للبيع: مخاطرة العولمة على التنمية المستدامة"، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 189.

<sup>2</sup> - دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي NAPC، المركز الوطني للسياسات الزراعية، مواد تدريبية، دمشق، 2003، ص 54.

<sup>3</sup> - محمد علي وردم باتر، مرجع سابق، ص 190.

<sup>4</sup> Gendron Corinne, **le développement durable comme compromis : La modernisation écologique de l'économie à l'ère de la mondialisation**, Presses de l'Université du Québec : Québec, 2006, p 166.

نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن.<sup>1</sup>

وعرف المبدأ الثالث لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو عام 1992 التنمية المستدامة بأنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية" بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزء لا يتجزأ من عملية التنمية.<sup>2</sup>

استنادا إلى ما سبق تصبح التنمية المستدامة تعبر عن إستراتيجية للعمل المشترك، المنظم والقائم على أسس منطقية ومعايير عقلانية وهي تتعلق بمجموع الأعمال والممارسات والأنشطة المرتبطة أساسا بعملية الإنتاج والاستهلاك البشري أكثر من كونها هدفا في حد ذاتها. فهي وسيلة لزيادة قدرة المجتمع على النمو وتوجيهه نحو التغييرات المطلوبة والتي يعبر عنها بالأهداف الإنمائية الثمانية للألفية والذي دعا المجتمع الدولي إلى تحقيقها، تتعلق بأهداف أساسية تدور حول السلم، الأمن والتنمية البشرية المستدامة على نطاق عالمي، وهي توفر معايير ملموسة لقياس التقدم في ثمانية مجالات، حددت سنة 2015 موعدا لتحقيق معظمها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - الطاهر خمارة، "المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة" حالة سونطراك"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، 2007، ص 29.

<sup>2</sup> - دوجلاس موسيث، ترجمة بهاء شاهين، "مبادئ التنمية المستدامة"، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2000، ص 17.

<sup>3</sup> ليليا بن صويلح، مرجع سبق ذكره، ص 61.



## ثانيا: الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة:

### 1. تعريف الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة:

يمكن تعريفها على أنها: "مجموعة من الأهداف والغايات والمؤشرات القابلة للقياس وضعتها الأمم المتحدة في أجندة واضحة المعالم تم التوافق بشأنها على أساس 08 أهداف و 21 غاية و 60 مؤشر لقياس التقدم في تحقيق الأهداف والمرامي الثمانية الخاصة بالألفية الجديدة، وذلك ضمن أطر زمنية محددة لها في آفاق سنة 2015. ومراميتها تعكس في مضمونها عموما التطلعات والحاجيات الأساسية للشعوب من أجل حياة أفضل".<sup>1</sup>

### 2. مضمون الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة:

تتمثل الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في ثمانية (08) أهداف نذكر في مايلي:<sup>2</sup>

#### 1. القضاء على الفقر المدقع والجوع: يتضمن هذا الهدف التدابير المتخذة

من اجل التقليل من حدة الفقر والجوع، ويشمل الغايات التالية:

أ- تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف بين الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2015 (من نسبة 27 % إلى 14 %).

ب- العمل على توفير العمل العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع السكان.

ت- تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف ما بين سنة 1990 و 2015.

<sup>1</sup> عبد القادر نصري، الأهداف الإنمائية للألفية قبل سنة من موعد انتهائها 2015، العدد 12، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، بدون سنة، ص 271.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص 271-274.

2. تحقيق تعميم التعليم الابتدائي الشامل: وذلك من خلال العمل على إتاحة وتعميم التعليم الابتدائي للجميع بحلول عام 2015.
3. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة: يتضمن هذا الهدف في إزالة التفرقة والتفاوت بين الجنسين في جميع مراحل التعليم.
4. تخفيض معدل وفيات الأطفال: يتعلق هذا الهدف بتخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة لمعدل الثلثين في الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2015.
5. تحسين صحة الأمهات: يتفرع هذا الهدف إلى غايتين أساسيتين ترتكزان على الاعتناء بصحة الأمهات وهما:
  - أ- التقليل من معدلات وفيات الأمهات عند الولادة.
  - ب- إتاحة فرصة تعميم خدمات الصحة الإنجابية للأمهات.
6. مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى: يتضمن هذا الهدف ثلاثة غايات تسعى المنظمة إلى تحقيقها وهي:
  - أ- وقف انتشار فيروس الإيدز بحلول 2015، وبد انحصاره اعتباراً من ذلك التاريخ.
  - ب- تعميم إتاحة العلاج من فيروس الإيدز بحلول 2015 لجميع من يحتاجونه.
  - ث- وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول 2015.
7. ضمان الاستدامة البيئية: يحتوي هذا الهدف على أربعة غايات وهي:
  - أ- إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية والحفاظ على الأرصد السميكة.
  - ب- الحفاظ على الموارد المائية.
  - ج- الاعتناء بالغابات والحفاظ على محيطها البيئي.

- د- الحفاظ على الأجناس الحيوية المهددة بالانقراض.
8. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية: يشمل هذا الهدف المتعلق بالشراكة العالمية من أجل التنمية بين الدول المتقدمة والدول النامية على ستة غايات:
- أ- إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح وعدم التمييز بين الدول.
- ب- معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل تقدما.
- ج- معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة.
- د- معالجة مشاكل ديون البلدان الفقيرة باتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي.

- هـ- إتاحة الأدوية بأسعار ميسورة في الدول النامية والبلدان الأقل تقدما.
- و- إتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال للبلدان النامية.

### المحور الثاني: الأهداف الإنمائية للألفية من خلال البرامج التنموية

#### 2000-2015 لبعث التنمية المستدامة في الجزائر

في هذا المحور سيتم إجراء تقييم شامل لمختلف السياسات والبرامج التنموية المطبقة في الألفية الجديدة ما بين 2000-2015 في الجزائر من خلال مدى نجاحها في تحقيق أهدافها الرئيسية الثمانية.

#### **أولاً: برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004**

- يمتد برنامج الإنعاش الاقتصادي على الفترة 2001-2004 وكان الغرض منه خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية، التي تتدرج في إطار مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى التقليل من عدم التوازن الداخلي، وما بين الجهوي وترقية المستثمر الفلاحية ومؤسسات الإنتاج الصغيرة

والمتوسطة لا سيما المحلية منها، حيث تم التخصيص له 525 مليار دج أي ما يعادل 07 مليار دولار.<sup>1</sup>

### 1. مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، وتقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

### الجدول رقم(01): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

الوحدة: مليار دج

المجموع (نسب مئوية)	المجموع (مبالغ)	2004	2003	2002	2001	القطاعات / السنوات
40.1%	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.8%	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.4%	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6%	45.0	-	-	15.0	30.0	دعم الإصلاحات
100%	525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: بوفليح نبيل، أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة

مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص 107.

وقد بلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي 15974 مشروعا.

ويمكن استعراض محتوى البرنامج على مخطط القطاعات كمايلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عرض موجز لتقرير الجزائر حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني الخاص، 2008، ص 107.

<sup>2</sup> زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 177 وما بعدها.

1.1. الفلاحة : يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، يتمحور حول البرامج المرتبطة بـ : - تكثيف الإنتاج الفلاحي، شاملة المواد الواسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية. - إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص. - حماية الأحواض المنحدرة والمصببات وتوسيع مناصب الشغل الريفي . - حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين نوعية العلف. - مكافحة الفقر والتهميش لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين، وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج بـ 65 مليار دج.

2.1. الصيد والموارد المائية: بالرغم من طاقته، فإن هذا القطاع لم يحظ بالعناية اللازمة رغم طول الساحل الجزائري، إلا أن المبلغ الإجمالي المخصص لتمويل هذا البرنامج قدر بـ 9,5 مليار دج. ويتضمن هذا البرنامج:

- - تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري (FNAPAA)، باعتبارها الوسيلة المفضلة لتشغيل وتنفيذ البرنامج. - إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي (CNMA)، الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات.
- - معالجة ديون المهنيين المتعاقدين من طرف المستفيدين من مشاريع FIDA و CEE التي قدرت بـ 0,2 مليار دج.

3.1. التنمية المحلية يهدف هذا البرنامج الذي خصص له مبلغ قارب 115 مليار دج إلى تشجيع التنمية على مستوى محلي وبالتالي المحافظة على التوازنات الجهوية، والتي من شأنها دعم الاستقرار على المستوى الكلي وذلك بحكم تنوع واختلاف ظروف وخصائص كل منطقة.

4.1. تحسين الإطار المعيشي للأفراد :<sup>1</sup>

- - إن البرنامج يتضمن لانجاز مخططات بلدية (PCD) موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني.
- - المشاريع المرتبطة بالطرق (طرق ولائية وبلدية)، والمياه (AEP تطهير) والمحيط، وكذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال حيث تشجع كلها على استقرار ورجوع السكان، ولاسيما منها المناطق التي مسها الإرهاب في العشر السوداء. ويستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية.

5.1. التشغيل والحماية الاجتماعية : يهدف هذا البرنامج بالأساس إلى دعم الجهود الرامية إلى الحد من ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات الفقر، حيث خصص له مبلغ 17 مليار دج موجهة بالأساس إلى تمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية وذات الكثافة العالية، وكذا تأطير سوق العمل عن طريق دعم وتطوير الوكالة الوطنية للتشغيل قصد زيادة حجم العمالة من جهة، ومن جهة أخرى التكفل بفئة المعاقين والعجزة والمحرومين بمنحهم منح وتحويلات اجتماعية قصد الحد من التفاوت في الدخل بين فئات المجتمع، حيث أن هذه البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي لـ 700.000 منصب شغل دائمين بالنسبة إلى تلك الفترة بتكلفة قدرها 07 ملايين دج، أما عن النشاط الاجتماعي، يتعلق الأمر بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا (3

<sup>1</sup> - نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص 46.

3 ملايين دج)، وإعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة (3 ملايين دج)، واكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة (0,7 ملايين دج) وأخيرا 3 ملايين دج ترمي إلى تأطير سوق العمل.<sup>1</sup>

**6.1. إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات:** إن هذا البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب، وإعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية. كما سيسمح هذا البرنامج بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين، ويكون السبب في خلق مناصب الشغل.

**7.1. تنمية الموارد البشرية:** تقدر تكلفة البرنامج بـ 90,3 مليار دج، تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان وكذلك لتقييم الإمكانيات والقدرات الموجودة (منشآت الصحة والتربية)، كما احتفظ أيضا بالبرامج التي تقدر الإمكانيات العلمية والتقنية والتي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي.<sup>2</sup>

## 2. تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004

إن تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتمد بالأساس على معرفة مدى نجاحه في تحقيق الأهداف التي حددت له سلفا خاصة في مجال التنمية المحلية، ومدى مساهمته في رفع معدل النمو الاقتصادي حيث أن جزء هام من البرنامج وجه نحو العمليات والمشاريع التي تهدف إلى تحسين المستوى

<sup>1</sup> - نييل بوفليج، مرجع سابق، ص 113.

<sup>2</sup> - عمر عبو، هودة عبو، "جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة"، مداخلة بالملتقى الوطني حول: "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات"، يومي 16 - 17 ديسمبر 2008، ص 06.

المعيشي للمواطنين، ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، مما ساهم في تراجع مستوى الفقر، وإحداث مناصب شغل، حيث قدرت الإحصائيات الرسمية عدد مناصب العمل التي أحدثت خلال الفترة (2001-2004) حوالي 728.666 منصب عمل دائم ومؤقت.

وبالرغم من المشاريع والمبالغ المالية الضخمة التي وجهتها الدولة إلى مختلف المجالات، خاصة التنمية المحلية، كانت إنجازاتها كبيرة نسبيا، حيث أنها عرفت نجاحات كانخفاض معدلات التضخم من 4.2% سنة 2001 إلى 2.6%، كما تم إنجاز العديد من المنشآت والبنى التحتية حيث ساهم هذا البرنامج في خلق 817000 فرصة عمل الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من 2.6% سنة 2001 إلى 6.9% سنة 2003.

### ثانيا : البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، وذلك بعد ارتفاع سعر النفط الجزائري إلى حدود 38.5 دولار في سنة 2004، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 1.43 مليار دج في السنة ذاتها، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2012)،

أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-

2014، ص 65.



## 1. مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو

إن المخطط التكميلي لدعم النمو الذي خصص له مبلغ يقدر ب 4.202.7 مليار دينار أي ما يقارب 55 مليار دولار ووجه أساسا للعمليات الخاصة ب خمس (5) محاور هي:<sup>1</sup>

### الجدول رقم (02): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو

النسبة المئوية	المبلغ (مليار دينار جزائري)	البرامج القطاعية
45.4	1.908.5	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
40.5	1.703.1	برنامج تطوير المنشآت الأساسية
8	337.2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية
4.9	203.9	برنامج تطوير الخدمة العمومية
1.2	50	برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال
100	4.202.7	مجموع البرنامج الخماسي 2005-2009

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، مجلس الأمة، أبريل 2005، ص ص 6-8.

- لقد جعلت الدولة الجزائرية من هدف النهوض بالتنمية المحلية مستمرة وشاملة ومنصفة عبر كل أنحاء الوطن أحد الأهداف الأساسية للبرنامج التكميلي لدعم النمو، إذ يتضمن هذا البرنامج ما يلي :

<sup>1</sup> زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، العدد 06، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 2017، ص 220.

**1 : في المجال الاجتماعي :**

أ - **الصحة:** حيث تستمر الدولة في تعبئة جهودها لضمان تقديم خدمات صحية، وتمكين جميع المواطنين من الحصول عليها، وإصلاح المنظومة الصحية من أجل تحسين الأداء فيها انطلاقاً من:<sup>1</sup>

1- تحسين قدرات المنظومة الصحية وذلك عن طريق إصلاح المستشفيات فيما يخص تحسين ظروف استقبال المرضى وإسعافهم ودوام أعمال الرعاية الصحية الاستشفائية، ودعم التكفل والاستعدادات الطبية والجراحية .

2- تحسين تسيير المستشفيات من خلال تعزيز قدرات تقييم النشاط والأداء، ضمان نوعية الأدوية ومراقبتها بالخصوص عن طريق تعزيز عمليات التفتيش.

ب - **السكن :** تقوم الدولة من خلال هذا البرنامج بمواصلة وتيرة الانجاز المحققة خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي من خلال السهر على تجسيد التزامها بتسليم مليون مسكن جديد حيث هناك عدة صيغ للإسكان تتنوع كالتالي:

- **السكن الاجتماعي :** واصلت الحكومة العمل ببرنامج السكنات الاجتماعية التساهمية الموجهة للفئات الاجتماعية المتوسطة الدخل، وذلك من خلال الرفع من المساهمة الحاسمة للسلطات المحلية في تطوير صيغة عرض السكنات، ورصد الموارد المالية الضرورية في الميزانية العمومية لتغطية الإعانات بعنوان مساهمة الدولة، بالإضافة إلى إشراك المؤسسات المالية في عملية دعم السكنات الاجتماعية .

- **السكن الريفي:** 40.000 ألف مساعدة تم منحها من طرف الدولة ودعم السياسة المنتهجة في مجال السكن الريفي لصالح الفئات المحرومة.

<sup>1</sup> زرنوخ ياسمينه، مرجع سبق ذكره، ص 203.

- **البيع بالإيجار:** تركيز الجهود على المتابعة الصارمة لأشغال الانجاز المتعلقة ببرنامج 20.000 ألف سكن المسجلة في المخطط الأول 2001-2004، والشروع في برنامج تكميلي قوامه 65.000 ألف المتبع تنفيذه.<sup>1</sup>

**ج - التشغيل:** توسيع آليات دعم الوكالة الوطنية لتسيير القرض الصغيرة لتشمل جميع المواطنين الراغبين في ممارسة نشاط لفائدتهم من خلال إفساح المجال لورشة مقاولات واسعة.

- برنامج الأعمال الموسمية ذات المنفعة العامة تبنته الحكومة ضمن وسائل الإدماج في تعيين البطالين في مناصب عمل مؤقتة ناتجة عن أشغال وخدمات ذات منفعة عامة تم إطلاقها من الجماعات المحلية أو المصالح القطاعية أو التقنية أو الشركاء الآخرين في التنمية المحلية.

**د - التضامن الاجتماعي:** تم رصد برنامج لدعم الفئات المحرومة حيث وصل عدد المستفيدين سنة 2008 إلى 681.092 مستفيد.<sup>2</sup>

- دعم تدرس الأطفال من خلال تسخير 500.000 ألف حقيبة للأطفال المتدربين المنحدرين من أسر محرومة، وتم تسخير 4009 حافلة لصالح البلديات بهدف نقل التلاميذ للمدارس خصوصا في المناطق النائية.

## **2 : في مجال تهيئة الإقليم**

في إطار إستراتيجية تهيئة الإقليم محل الدراسة التي كانت إلى غاية سنة 2020، عملت الدولة الجزائرية على تعزيز سياسة البنى التحتية والأشغال

<sup>1</sup> عرض موجز لتقرير الجزائر حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني الخاص بالحكامة، ص ص 461، 423.

<sup>2</sup> كريم أزرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، المركز الجامعي خنشلة، 2010، ص 217.

الكبرى قصد تحسين مستوى المعيشة، وتفعيل النشاط الاقتصادي لهذه المناطق المتأخرة في الجنوب والهضاب العليا مقارنة بباقي مناطق الوطن.<sup>1</sup>

أ- تهيئة البنية التحتية للمطارات: توسيع قدرات استيعاب مطارات عنابة ووهران وبرج باجي مختار وكذلك إنجاز مطاري الشلف والبيضاء.

ب - الحفاظ على البيئة خدمة للتنمية المستدامة : تقوم الإدارة المحلية بحماية البيئة والحفاظ عليها من خلال عملية تطهير وإزالة النفايات وتعبئة المتدخلين في هذا المجال، وفرض احترام التشريع، وإدخال طرق وأساليب حديثة في تسيير وتطهير المدن الكبرى .

-إنشاء مناطق تهيئة متكاملة ومضاعفة المساحات الخضراء ووضع المناطق الطبيعية المتميزة تحت الحماية وإعادة تأهيل وترقية الحدائق والأنظمة البيئية للوحدات وحدائق النخل والحفاظ على المساحات الحساسة والثرمينية ومنها على الخصوص على السواحل والجبال والسهوب.

## 2. تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو

للبرنامج أثر إيجابي على بعض المؤشرات إذ سجل ارتفاع في معدلات النمو خارج قطاع المحروقات من 4.7 % سنة 2005 إلى 9.3 % سنة 2009، وقد جاء معدل النمو الاقتصادي متذبذب إذ سجل سنة 2005 4.5 % ثم ارتفع إلى 6.1 % سنة 2008 لينخفض إلى 2.4 % سنة 2009، أما فيما يخص البطالة فقد ساهم البرنامج في انخفاض معدلاتها نتيجة تأثيرها الإيجابي في إنعاش الاقتصاد خاصة في قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية، إذ انخفض معدل البطالة من 15.3 % سنة 2005 إلى 13.8 % سنة 2007 ثم 10.2 % سنة 2009، وأما فيما يخص الواردات فقد كان للبرنامج تأثير سلبي عليها بشكل كبير نظرا لضعف الإنتاج المحلي وعدم

<sup>1</sup> زرنوخ ياسمينة، مرجع سبق ذكره، ص 203.

قدرته على تلبية الطلب المتزايد، إذ ارتفعت قيمتها من 24.64 مليار دولار سنة 2005 إلى 26.3 مليار دولار سنة 2007 ثم إلى 38 مليار دولار سنة 2009.<sup>1</sup>

### ثالثاً: برنامج توطيد النمو ( 2010-2014)

تم رصد مبلغ 286 مليار دولار لتنفيذ برنامج توطيد النمو وذلك لتحقيق تنمية مستدامة وبلوغ أهداف الألفية في أفق 2015. حيث أن هذا البرنامج كان يهدف إلى تحقيق قفزة نوعية على كل الأصعدة باعتباره من أكبر الأغلفة المالية المخصصة من قبل دولة سائرة في طريق النمو، وقد خصص هذا البرنامج لتوظيف المنشآت القاعدية التي تحققت في البرامج السابقة واستعمالها في خلق الثروة ومنه خلق مناصب شغل لتحسين المستوى المعيشي للفرد. وقد شمل هذا البرنامج على شقين هما:<sup>2</sup>

**1- استكمال المشاريع الكبرى الجارية:** فمن أجل إتمام إنجاز المشاريع الكبرى والتي تم الانطلاق فيها في البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي، فقد خصص مبلغ 9700 مليار دينار أي ما يعادل 130 مليار دولار، والذي ارتكز على قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه.

**2- إطلاق المشاريع الجديدة:** وقد خصص مبلغ 11500 مليار دينار أي ما يعادل 156 مليار دولار وهو مبلغ ضخم كان يهدف إلى تحسين أداء وتنافسية

<sup>1</sup> الديوان الوطني للإحصائيات، تطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، متوفر على الموقع :

[http:// www.ons.dz](http://www.ons.dz)

<sup>2</sup> ناجية صالح، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013.

الاقتصاد الجزائري ورفع المستوى المعيشي للفرد الجزائري ومواجهة الجبهة الاجتماعية التي عرفت زيادة معتبرة في أجور الموظفين وزيادة في عدد المتدربين في قطاعي التربية والتعليم العالي.

وعليه، فإن محتوى البرنامج الخماسي تضمن ما يلي<sup>1</sup>:

- تخصيص أكثر من 40 % من موارد البرنامج الخماسي لتحسين التنمية البشرية، وذلك من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه الصالحة للشرب والموارد الطاقوية من كهرباء وغاز، إضافة إلى القطاعات الأخرى المتمثلة على الخصوص في قطاع الشبيبة والرياضة والاتصال والتضامن الوطني وقطاع المجاهدين والتي تأتي كلها كامتداد للتحسين الاجتماعي والاقتصادي الذي باشرته الجزائر منذ العقدين السابقين؛

- تخصيص أزيد من 30 % من موارد البرنامج الخماسي لمواصلة بناء المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية والتي تمثلت في الآتي:

- مواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ وذلك بتخصيص أكثر من 3100 مليار دينار.

- تحديث ومد شبكة السكة الحديدية وتحسين النقل الحضري وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات وهذا بتخصيص أزيد من 2800 مليار دينار.

- تخصيص ما يعادل 500 مليار دينار لتهيئة الإقليم.

- تحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل، وذلك بتخصيص ما يقارب 1800 مليار دينار.

<sup>1</sup> بيان مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي للتنمية 2010-2014، الجزائر، 2010.

-دعم وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية، وكذا ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية ودعم التنمية الصناعية بمنح القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة، وإنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعات البتروكيماوية وبناء السدود؛ -تشجيع المؤسسات الاقتصادية ولا سيما المنتجة منها على خلق مناصب شغل ومرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ومن جهة أخرى تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال...الخ.

## 2. تقييم برنامج توظيف النمو 2010-2014

حقق هذا البرنامج عدة نجاحات في جملة من المجالات ونذكر منها:<sup>1</sup>

1- السكن: تم إنجاز 70 % من برنامج توظيف النمو في مجال السكن، حيث تم استلام 248.000 ألف وحدة سكنية سنة 2013، وإطلاق 580.000 وحدة سكنية في نفس السنة، وفي سنة 2014 تم استلام 300 وحدة سكنية وإطلاق 650.000 وحدة سكنية.

- في مجال السكن الريفي: تم استلام 390.000 ألف وحدة سكنية ويوجد 724.000 وحدة في طور الانجاز من مجموع 900.000 ألف وحدة سكنية مبرمجة في إطار المخطط الخماسي .

2- قطاع الأشغال العمومية : 75% من المشاريع الكبرى قد انتهت بها الأشغال وأخرى ستسلم كأقصى تقدير في 2015، وسمح مجموع هذه المشاريع بإنشاء 900.000 ألف منصب شغل.

3- التشغيل: تم استحداث إلى غاية 2012 أكثر من مليون و 248.000

1. ألف منصب شغل.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بيان مجلس الوزراء، مرجع سابق، 2010.

### الجدول رقم (03): تطور نسب البطالة خلال الفترة 2010-2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة البطالة %	10.0	10.0	11.0	9.8	11.2

Source : L'office national des statistiques, Activité, emploi et chômage au 4ème T2013, N°653, décembre 2013, Alger, p :12.

- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية بالجزائر، التقرير السنوي، 2014.

يتضح من خلال الجدول ذلك الانخفاض التدريجي لنسب البطالة في

الجزائر، والذي مرده السياسة التشغيلية التي انتهجتها الجزائر . وهو ما يجدر

الإشارة إليه أن جزء معتبر من الفئة العاملة خاصة الجامعية منها تشتغل في

إطار عقود غير دائمة ما يترك التحدي مفتوح حول آفاق التشغيل في الجزائر.

كما أن ما نسبته 69 % من اليد العاملة هم أجراء<sup>2</sup>، كما تم إنشاء

279.000 ألف مؤسسة صغيرة من قبل الشباب بين 2010-2012، في

إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على

البطالة.

5- تحسين الخدمة العمومية: لقد قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء وزارة

مكلفة بالخدمة العمومية لتحسين العلاقة بين المواطن والإدارة

وعصرنة الخدمات العمومية، حيث وضعت مجموعة من الآليات

لتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي المدرجة ضمن المخطط الخماسي

لإتاحة فرصة قيام شراكة بين القطاع العام والخاص.

<sup>1</sup> L'office national des statistiques, Activité, emploi et chômage au 4ème T2013, N°653, décembre 2013, Alger, p 12.

<sup>2</sup> L'office national des statistiques, 2013, P 18.



## المحور الثالث: واقع الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة والعوامل المساعدة

### على بعث التنمية المستدامة في الجزائر

#### 1. واقع الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

تبين من خلال دراسة مضمون الأهداف الإنمائية للألفية، أن الجزائر تمكنت من بلوغ جملة من الغايات الإنمائية ومهدت لبلوغ أخرى، وتبقى بعض الغايات بحاجة إلى المزيد من الجهد التنموي لبلوغها، كما أن غايات أخرى يتجاوز بلوغها حدود السياسات والبرامج التنموية.

ففي ما يتعلق بالهدف الإنمائي الأول والذي يتمحور حول القضاء على الفقر المدقع والجوع، أمكن للجزائر أن تضمن دخولا للأفراد تفوق تلك التي تضمنتها الأهداف الإنمائية للألفية، حيث انخفضت نسبة السكان الذي يقل دخلهم عن دولار واحد يوميا إلى نصف مستواها السائد سنة 1990 حتى قبل إقرار الأهداف الإنمائية. كما أن الغاية الإنمائية المرتبطة بضمان الحصول على الشغل اللائق والمنتج للجميع خاصة النساء والشباب تعرف تأخرا ملحوظا وسيكون من المتعذر على الجزائر بلوغها في حال استمرت الاتجاهات الحالية لنموها.

بالنسبة لهدف تحقيق التعليم الابتدائي الشامل، فإن نسبة قيد التلاميذ في مرحلة التعليم الابتدائي التي بلغت سنة 2009، 97.96 % بمعدل تقدم سنوي فعلي بلغ 4.3 % خلال الفترة 1990-2009، تعد من ضمن المعدلات الأعلى على الصعيد العالمي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عياش بلعاطل، سياسات التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر-دراسة تقييمية لحدود الالتزامات وطبيعة الانجازات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010-2011، ص 206.

في نفس السياق، نسبة الإناث إلى الذكور في مختلف مراحل التعليم والتي تشكل محور أولى غايات الهدف الإنمائي الثالث، تعرف تحسنا مستمرا عند الانتقال من مرحلة تعليمية إلى أخرى. ففي سنة 2008 بلغت هذه النسبة 89.79 % في المرحلة الابتدائية، بالمرور إلى مرحلة التعليم المتوسط انتقلت هذه النسبة إلى 97.36 %، أما النتائج المسجلة على صعيد تعليم المرأة الجزائرية لم تمكنها من تحقيق تقدم فيما تعلق بالمؤشرات المرتبطة بحقوقها الاقتصادية والسياسية في هذه الفترة والسبب في ذلك يكمن في كون بلوغ غايتي تمكين المرأة من حقوقها الاقتصادية والسياسية يتجاوز حدود السياسات التنموية لارتباطها بعادات وتقاليد وواقع المجتمع الجزائري.

بالانتقال إلى الحديث عن الأهداف الإنمائية المرتبطة بالصحة، تبين أهمية الجهود التي بذلتها الجزائر خاصة في مجال صحة الأطفال والأمهات، هذه الجهود على أهميتها لم تمكن الجزائر من تخفيض وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين وتخفيض بمقدار ثلاثة أرباع خلال الفترة 1990 و2015، وقد بلغت نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الجزائر سنة 2008، 29.8 لكل ألف ولادة، محققة معدل تراجع سنوي بلغ 1.44 لكل ألف ولادة خلال المدى الزمني 1990-2008، معدل التراجع، هذا سوف لن يمكن الجزائر من بلوغ الغاية الإنمائية في الآجال المحددة.

أما ما تعلق بالهدف الإنمائي الأخير المتعلق بالصحة، فقد أمكن للجزائر من أن تتحكم في انتشار بعض الأوبئة على غرار الملاريا والسل في حين تبقى عدد حالات السيدا يسجل ارتفاعا من سنة إلى أخرى، وان كان معدل الإصابة بهذا الداء في الجزائر يبقى متدنيا وفي حدود 0.15 لكل 100000 شخص.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عياش بلعاطل، مرجع سابق، ص ص 207-209.

بالنسبة لسابع الأهداف الإنمائية للألفية الذي يتمحور حول حماية البيئة وضمن استدامتها، تبقى مستويات مؤشرات هذا الهدف متدنية على الرغم من الاهتمام الذي أعطي لقضايا البيئة في الجزائر منذ العام 2000، حيث لا تتعدى مساحة الغطاء الغابي في الجزائر 1 % في وقت ارتفع فيه حجم الانبعاثات من غاز ثاني أكسيد الكربون لكل دولار من الناتج الداخلي الخام من 1.70 كلغ/دولار إلى سنة 1990 ثم إلى 1.91 كلغ/دولار سنة 2007، وهذا راجع بالأساس إلى الاعتماد شبه الكلي على مصادر الطاقة الأحفورية الذي تتجاوز 99 %.

أما ما تعلق بهدف إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، تواصل الجزائر مسعى الانفتاح التجاري والمالي الذي بذلته منذ تبنيها لإصلاحات عقد التسعينات، وهذا على جميع الأصعدة سواء عربيا، أفريقيا، متوسطيا وعالميا. وبالنسبة لغاية تمكين الأفراد من التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، فقد عرفت مختلف المؤشرات المرتبطة بهذا المجال نموا معتبرا خلال العشرية الأخيرة.

الملاحظ في الغايات الإنمائية التي تمكنت الجزائر من بلوغها أو التمهيد لبلوغها، أنها غايات مرتبطة لقطاعات محددة كالتعليم، الصحة، توفير مياه الشرب والربط بقنوات الصرف الصحي، توفير اللقاح للأطفال، أمكن للجزائر بلوغها من خلال تسطير برامج وتبني سياسات تنموية موجهة نحو تلك القطاعات. من هذا المنطلق يمكن القول أن برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 قد شملت محاوره جل الأهداف الإنمائية للألفية، في حين تبقى بعض الغايات الإنمائية التي يتعدى بلوغها حدود السياسات والبرامج التنموية،

لارتباطها بعادات المجتمع الجزائري وتقاليدته لا سيما من تمكين المرأة وتعزيز دورها في المجتمع، بحاجة إلى مزيد من الوقت لبلوغها.<sup>1</sup>

## 2. العوامل المساعدة على بعث التنمية المستدامة في الجزائر

يرتكز تحقيق استدامة التنمية على إتباع مناهج فعالة في إدارة مجموعة من العوامل، والتي أخفقت الدولة الجزائرية إلى حد ما في عقلنة استخدامه وتوجيهها، وهذا ما يمكن الوقوف عنده من خلال عرض لمختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

### 1. العوامل الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

يتطلب تحقيق الاستدامة من الناحية الاقتصادية توافر مجموعة من العوامل وتضافر مجموعة من الجهود، كون هذا البعد للتنمية المستدامة، يعتبر المرآة العاكسة للأبعاد الأخرى الاجتماعية والبيئية، وفي الجزائر هناك إهمال واضح لهذه العوامل موضع في العناصر الآتية:

**1.1. إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:** يرجع تدهور الموارد الطبيعية في الجزائر إلى العديد من المشاكل البيئية التي تعاني منها بسبب سوء الاستغلال وغياب الوعي لدى المجتمع بأهمية الحفاظ على جملة الأصول الطبيعية التي تزخر بها البلاد. فتراجع عدد الأراضي التي تسمح بقيام نشاط فلاحي والمقدرة ب 12,5 مليون هكتار مرده الانجراف المائي الذي تحدثه السيول بنسبة 83 % خاصة في المناطق التلية. ضف إلى ذلك ظاهرة التصحر، حيث أن حوالي 600 ألف هكتار من الأراضي السهبية قد تصحرت ولا أمل في إحياء مقوماتها البيولوجية، وأكثر من 6 ملايين هكتار مهددة بنفس الظاهرة<sup>2</sup>، وقد ساهمت

<sup>1</sup> عياش بلعاطل، مرجع سابق، ص ص 209-210.

<sup>2</sup> - تسعديت بوسبعين، "آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة تقييمية-"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015، ص 155.

ظاهرة التملح هي الأخرى في زيادة تدهور الأراضي خاصة في السهول المسقية بالغرب الجزائري .

تعاني الموارد المائية في الجزائر هي الأخرى من التبذير والاستعمال غير العقلاني، بالإضافة إلى تحدي محدودة هذا المورد الاستراتيجي إذ أن 95% من الإقليم خاضعة لمناخ جاف. حيث تعرف نسبة الاستعمال المنزلي ارتفاع ملحوظ في حين يبقى مجال السقي القطاع المستهلك الأول للمياه في الجزائر. وتشهد الموارد الطاقوية هي الأخرى نموا مستمرا في تزايد الطلب عليها حيث يتجاوز سقف 50 مليون طن مكافئ نفط، وهذا الطلب مرجح للارتفاع إلى 80 مليون طن قبل العشرية القادمة<sup>1</sup>، ويلعب عامل التبذير في استهلاك هذه الموارد دورا كبيرا في قرب نضوبها بتأكيد العديد من الخبراء.

**2.1. تقليص حصة الاستهلاك الفردي من الموارد:** ساهم الاستغلال غير الرشيد للموارد في تدهور حصة الاستهلاك الفردي للبعض منها، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجداول الآتية، التي تبين حصص الاستهلاك لبعض الموارد الاقتصادية الهامة :

➤ **حصة الاستهلاك الفردي من المياه:** تعرف حصة الاستهلاك الفردي من المياه في الجزائر تراجع معتبرا نظرا لعدة عوامل، والجدول الموالي يبين حصص الاستهلاك الفردي من المياه في الجزائر وأفاقها حتى عام 2025.

<sup>1</sup> Sid Ali Boukrami, **question énergétiques et politique Economique, le modèle Algérien**, OPU, Algérie, 2013-, p 27.

**الجدول رقم (04) : حصة الاستهلاك الفردي من المياه في  
الجزائر (م<sup>3</sup>/السنة) خلال الفترة 1990-2025**

السنوات	1990	1995	2000	2005	2020	2025
نصيب الفرد	720	680	576	530	430	332

المصدر: تي أحمد، إدارة الطلب على المياه لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة وكالة الحوض الهيدروغرافي الصحراء - ABHS، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007، ص: 17 .

يلاحظ من خلال الجدول تناقص حصة الاستهلاك الفردي، وهذا راجع إلى زيادة النمو الديمغرافي، بالإضافة إلى موجة الجفاف التي تعرفها البلاد خاصة في السنوات الأخيرة، وهذا ما جعل الجزائر تصنف من بين البلدان الأكثر فقرا من حيث الموارد المائية .

➤ **حصص الاستهلاك الوطني للطاقة:** يعرف استهلاك الطاقة في الجزائر تطورا ملحوظا منذ الاستقلال، يمكن إبرازه من خلال الجدول الموالي.

**الجدول رقم (05): تطور الاستهلاك الوطني للطاقة ( مليون طن مكافئ  
نפט) خلال الفترة 1990-2025**

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2025
الاستهلاك	24.6	25.1	30.1	36.3	45.5	57.3	80

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير وزارة الطاقة والمناجم في الجزائر (أعداد مختلفة).

يتضح من خلال الجدول ذلك النمو المتواتر للاستهلاك الوطني للطاقة، والذي من الممكن أن يتضاعف خلال العشرية القادمة. ما يدعو إلى ضرورة ترشيد استهلاكها، ودفع المستهلك النهائي للجوء إلى مصادر الطاقات النظيفة الصديقة للبيئة لتلبية احتياجاته من الطاقة.

### 3.1. المساواة في توزيع الموارد

يرتبط تحقيق المساواة في توزيع الموارد بتحقيق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل بين المناطق الجغرافية المختلفة، وبين الريف والمدينة بشكل خاص، بما يضمن تقليل الهجرة الداخلية وتطوير المناطق الأقل نمواً من خلال توجيه الموارد، إقامة المشاريع في المناطق المختلفة، وزيادة الاهتمام بالريف وتوفير المستلزمات الضرورية لتطويره، بما يدفع الأفراد إلى الاستقرار في مناطقهم ويقلل من حجم الهجرة الداخلية، التي زادت في العقد السابع من القرن الماضي بشكل كبير جداً في الجزائر، الأمر الذي أدى إلى زيادة تخلف الريف الجزائري والنشاط الأساسي فيه وهو الزراعة الذي انعكس في زيادة الاعتماد على الخارج في الحصول على المواد الغذائية<sup>1</sup>.

وحسب التقرير الدولي لسنة 2014م، الصادر عن البنك الدولي والمتضمن مؤشرات النمو للبيئة الريفية وكذا مدى استعمال الجزر، فإن الجزائر تظهر تراجعاً مهماً في حجم المجتمع الريفي بالمقارنة مع إجمالي السكان، أين كان يشكل حوالي 39% من إجمالي عدد السكان سنة 2000 ليتراجع إلى 26% سنة 2012 أي بمعدل تراجع قدر بـ 1.3%<sup>2</sup>.

### 2. العوامل الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

هناك جملة من العوامل التي تعد ضرورية لقيام تنمية مستدامة اجتماعياً، يمكن توضيح بعضها في ما يلي<sup>3</sup>:

1.2. أهمية توزيع السكان: يتركز ثلثي سكان الجزائر في المناطق الثلثة، حيث يتوزعون في مساحة لا تتعدى 4%، وهذا مقابل 9% للهضاب العليا

<sup>1</sup> - تسعديت بوسيعين، مرجع سابق، ص 157.

<sup>2</sup> World Development Indicators, World Bank Staff estimates based on United Nations, World Urbanization Prospects, 2014, available on : <http://wdi.worldbank.org/table/3.1> for observation level metadata.

<sup>3</sup> - تسعديت بوسيعين، مرجع سابق، ص ص 158-159.

التي لا تضم سوى ربع سكان البلاد، بينما يتركز ما يقارب عشر سكان الوطن في المناطق الجنوبية التي تمثل مساحاتها 87% من إجمالي مساحة الجزائر. هذا التوزيع الجغرافي المتباين أثر إلى حد كبير على استغلال الموارد الطبيعية وصعب من مهمة الدولة في تحقيق تنمية اجتماعية شاملة.

**2.2. الاستخدام الأمثل للموارد البشرية:** تسعى الجزائر إلى تعزيز الاستغلال الأمثل لقدراتها البشرية، خاصة الفئة الشبابية منها والتي تمثل ما يفوق 60% من إجمالي المجتمع الجزائري حسب إحصائيات 2012. ويمثل حاملوا الشهادات العليا وشهادات التكوين المهني ما يفوق 70% من إجمالي السكان الناشطين اقتصاديا. هذه النسب وعلى الرغم من أهميتها إلا أن الواقع يشير إلى ضعف التأهيل والتكوين لهذه القدرات البشرية بسبب سياسة الكم على حساب النوع التي تنتهجها الدولة في كل المجالات بما فيها التعليم العالي وهذا ما أثر على مردودية العامل الجزائري للساعة التي تقدر ب 6.2 دولار وهي نسبة جد ضعيفة بالمقارنة مع دول أخرى أين تتجاوز 40 دولار للساعة. ضف إلى ذلك الكفاءات المغيبة بسبب البيروقراطية والمحسوبية التي تعرفها جل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

**3.2. تعزيز دور المرأة في المجتمع:** تفيد المؤشرات الإحصائية لسنة 2013 الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات أن المرأة تشكل حوالي نصف المجتمع الجزائري إلا أن معدل النشاط الاقتصادي لدى الإناث هو 16,6% (نسبة النساء المشتغلات من إجمالي النساء البالغات 15 سنة فما فوق).<sup>1</sup> وقد ساهمت الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية في وضع إستراتيجية وطنية لترقية وإدماج المرأة ومخططها التنفيذي للفترة من 2008 إلى 2013م، حيث تم اقتراح الإجراءات الأولية الكفيلة بتحقيق نهوض ملموس بأوضاع المرأة وتمكنها من

<sup>1</sup> الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، متوفر على الموقع: <http://www.ons.dz>



التمتع بحقوقها وحرّياتها الأساسية لتمارس أدوارها التنموية وتشارك بفاعلية أكبر في مختلف مجالات الحياة العامة للبلاد.

**4.2. حرية الاختيار والتعبير عن الرأي:** تصنف الجزائر عالميا حسب العديد من المنظمات الحقوقية ضمن الدول التي تقل فيها ممارسة الحريات بصفة عامة، فمثلا في ما يتعلق بحرية الصحافة والإعلام فقد صنفت منظمة مراسلون بلا حدود في تقريرها لسنة 2011/ 2012، الجزائر في المرتبة 122 دوليا. لكن في واقع الأمر هناك حرية محفوظة إلى حد ما بالنسبة للأشخاص للتعبير عن رأيهم وتحديد خياراتهم وتوجهاتهم الفكرية دون التعرض إليهم بأي شكل من أشكال التضييق.

**5.2. توفر الأمن والاستقرار:** تعرف الجزائر حاليا استقرارا أمنيا ملحوظا بسبب تراجع الأعمال التخريبية التي عاشتها خلال العشرية السوداء، أين كانت تدرج الجزائر ضمن الدول العشر الأكثر خطورة عالميا والأقل توفرا على الأمن والاستقرار. ووفق لمؤشر السلام العالمي الصادر عن هيئة الأمم المتحدة لسنة 2010 فقد صفت الجزائر في المركز 116 عالميا و13 عربيا من حيث الاستقرار والسلام. وفي الوقت الراهن تواجه الجزائر تحديات هامة تحدد استقرارها بسبب الظروف الأمنية المتدهورة التي تعرفها دول الساحل الإفريقي خاصة مالي وليبيا التي تتقاسم معها الجزائر شريط حدودي معتبر<sup>1</sup>.

### 3. العوامل البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الاهتمام أكثر بالجانب البيئي والموارد البيئية لضمان استمرارها وتحسين أدائها الاقتصادي وكذا الحفاظ على صورتها في المحيط الموجودة فيه.

<sup>1</sup> تسعديت بوسبعين، مرجع سابق، ص ص 158-159.

ووفقا للمؤشرات فإن واقع المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية سيء، وهذه الحالة ترجع إلى عدم دراية العمال والمسؤولين بالقوانين والتشريعات التي تنص على ذلك، وعليه فإن، نقص الوعي بأهمية تحمل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لمسؤولياتها البيئية والاجتماعية، أدى إلى إتباع مناهج وأنماط إدارة غير حديثة، ونقص في عدد المؤسسات الملتزمة بالمواصفات والمعايير الدولية التي تنص على ضرورة تحمل المؤسسة لمسؤولياتها البيئية اتجاه المجتمع الذي تنشط فيه. وقد احتلت مؤسسة سوناطراك المرتبة العشرين من بين أكثر المؤسسات تلويثا للبيئة في العالم وهذا حسب تقرير أصدره هيئات مختصة في سنة 2013 .

### خاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية حاولنا التعرض لأهم مرتكزات إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر من أجل المساهمة في تجسيد الأهداف الإنمائية للألفية التي حددها المجتمع الدولي ووضع لها إطارا زمنيا لخفض معدل وفيات الأطفال، توفير فرص التعليم والحد من الفقر من خلال التمكين المستدام لكل الفاعلين في الحصول على الموارد الكافية لتلبية احتياجاتهم الأساسية، رفع معدلات النمو الاقتصادي وغيرها، وذلك لتجسيد فكرة التنمية المستدامة عبر مرتكزاتها الثلاثة المتعلقة بالاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولا شك أن الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية من أجل تجسيد أهداف الإنمائية للألفية بكل أبعادها على أرض الواقع، يسمح لها بالحفاظ على نوعية حياة المجتمع دون الإضرار بالبيئة، وهذا يتطلب الاعتماد أكثر على اقتصاد عادل، متكافئ ومسؤول على قدر عال من الأخلاقيات.

نتائج الدراسة: من خلال الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج، نوجزها

كما يلي:

- ✓ العمل على تحقيق الاستخدام العقلاني للموارد المتاحة من أجل الوصول إلى رفاهية متزايدة لأفراد المجتمع لتحقيق تنمية حقيقية مستدامة،
- ✓ سياسات التنمية المستدامة التي انتهجتها الجزائر مكنت من بلوغ الغايات الإنمائية، في حين تبقى مؤشرات بعض الغايات الإنمائية في مستويات متدنية،
- ✓ التقليل من أنماط الاستهلاك المفرط في الجزائر، وتطوير أساليب إنتاج نظيفة ورفيعة بالبيئة،
- ✓ الاعتماد على أدوات الاقتصاد البيئي في إدارة الاقتصاد في الجزائر كبديل عن أدوات الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد على مؤشرات النمو ويتجاهل الأضرار الاجتماعية والبيئة.

### قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

- 1- أحمد تي، إدارة الطلب على المياه لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة وكالة الحوض الهيدروغرافي الصحراء- ABHS، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007.
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عرض موجز لتقرير الجزائر حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني الخاص بالحكمة (1999-2008)، الجزائر، 2008.
- 3- الطاهر خمارة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة"حالة سونطراك"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، 2007.
- 4- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية بالجزائر، التقرير السنوي، 2014.
- 5- بيان مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي للتنمية 2010-2014، الجزائر، 2010.
- 6- تسعديت بوسبعين، آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة تقييمية- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015.

- 7- جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- 8- دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2000.
- 9- رومانو دوناتو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي NAPC، المركز الوطني للسياسات الزراعية، مواد تدريبية، دمشق، 2003.
- 10- زرنوح باسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
- 11- زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، العدد 06، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 2017.
- 12- طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014.
- 13- عبد القادر نصري، الأهداف الإنمائية للألفية قبل سنة من موعد انتهائها 2015، العدد 12، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، بدون سنة.
- 14- عمر عبو، هودة عبو، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، 16 - 17 ديسمبر 2008.
- 15- عياش بلعاطل، سياسات التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر-دراسة تقييمية لحدود الالتزامات وطبيعة الانجازات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010-2011.
- 16- كريم أزمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، المركز الجامعي خنشلة، 2010.
- 17- لطيفة برني، دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية دراسة حالة مؤسسة EN.I.CA.BISKRA، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- 18- ليليا بن صويلح، الإدارة المتكاملة للموارد المائية خيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (14)، الجزائر، 2014.

19- محمد علي وردم باتر، العالم ليس للبيع: مخاطرة العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

20- ناجية صالح، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013.

21- نبيل بوفليح، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005.

22- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر الفترة (2000-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، 2005.

#### ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Gendron Corinne, le développement durable comme compromis : La modernisation écologique de l'économie à l'ère de la mondialisation, Presses de l'Université du Québec : Québec, 2006.
- 2- L'office national des statistiques, Activité, emploi et chômage au 4ème T2013, N°653, décembre 2013, Alger.
- 3- Sid Ali Boukrami, question énergétiques et politique Economique, le modèle Algérien, OPU, Algérie, 2013.
- 4- World Development Indicators, World Bank Staff estimates based on United Nations, World Urbanization Prospects, 2014, available on : <http://wdi.worldbank.org/table/3.1> for observation level metadata.

#### ثالثا: المواقع الالكترونية

- 1- إيمان مرعي، التغيرات المناخية وقمة كوينهاجن، الأهرام الحكومي المصري، 2010، متاح على الرابط <http://www.ahram.org.eg/AI-Ahram-Files/News/3537.aspx>، تاريخ التصفح، 2016/10/03.
- 2- الحسن العاشي، البرنامج الخماسي الجزائري، فرص الإقلاع الاقتصادي أم استمرار لنهج التذبذب"، تم صفح الموقع بتاريخ: 2016/03/02، متوفر على الموقع [www.mec.org](http://www.mec.org)
- 3- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، متوفر على الموقع: <http://www.ons.dz>
- 4- موقع وزارة الايكولوجيا والتنمية المستدامة الفرنسية (إعلان كوينهاغن) <http://www.developpement-durable.gouv.fr/L-accord-de-Copenhague.13586.html>

- 5- ويكيبيديا الموسوعة، مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2015،  
<https://ar.wikipedia.org>، تاريخ التصفح 22 ديسمبر 2015.